



في العلم  
 يدعى بالعلم لانها تقول انما نشترنا الي اسمي العلم بوجوده التصديق بان موجود  
 ليس بموجود ولا غير موجود لانها من حقيقته وكذا الكلام في الصفا  
 وانما يتبعان ذاتها المحصورة جزء في حقيقته يتبعه الصوا والاشكال في ذاته ولا ياتي  
 مما يعلم منه ذلك ولا لغيره في حقيقته بيان التوحيد في الشيء المشترك في الدليل  
 ولو كان العلم معلوما من غير المشترك لما كان كذلك وما يقال ان العلم واجب على  
 يتبعه كثر اشراده في ذاته ان يكون العلم واجب كذلك لا الفات المحصورة الي  
 يصدق عليه انه واجب ويرد على الوجهين اننا لاشتمل ان معلوما كل احد من  
 الشتر ما ذكرتم ومن اين تكم الاطمان با ذرا البشور ومعلوم انهم في ذلك يتفاد  
 على الاجتران من حقيقته ما علم من الوجود ان يتبعها بالذات القاطعة وما اعتب  
 ذلك لا لا شعور انشركه ولا لا انتقاد الي بيان التوحيد يتجيب بان هذه ايضا  
 كبر لا يمتنع فرض صدق عليه كغيره وان كان المروض بها لا يتم يتوجب  
 ان يقاها الكلام حقيقته الواجب لافي هو تيممه ولهد اشر في المقادير بان منافع  
 المعلومات جعلوا المتنازع اكنشا بما له والوسم منسبا على انه لا يتك في  
 وان الوسم لا يقيد الحقيقة لاعتبار الشخص لا يبرن بالهد والوسم والفايلين يحصل  
 المعلومات بتولون انه لا حقيقته له سوى كونه ذاتا واجب الوجود يجب كونه قارا  
 علميا جاسعا بصيرا الي غيره ذلك من الصفا حتى المشايخ من المعتزلة فقالوا  
 ان عمل ذاته كما يعلم قدره في غيرنا وان واجب وجوده التمثل في القابلون  
 بتوابع العلم بحقيقته تحققت باننا حكم عليه كغيره من الصفات والاشترهايات  
 ولا نقاد الحكم على الشيء بغيره في تصور من حيث اخذه محكوما عليه وصحة  
 الحكم عليه فاذا كان الحكم على الحقيقة من العلم باله في ذاته والاطيان فوكلم  
 حقيقته غير معلومة اعتزالي يكون معلومة ولا ايصح الحكم عليها وايضا  
 المحكوجوع جميعه بانها معلومة بحسبه هذا المهور اعني كونهما حقيقته الواجب  
 وهو كما ايضا من العواض والوجود والاعتبار انه وكذا منهور الذات  
 والمهيزر والكلام في ايصاحه في علمه الحقيقة والذات واجتمعت الاضبايات  
 مطعون في العلم بوجوده اليه وهو متوقف على العلم بحقيقته والجميع  
 يتبع التوقف على العلم به في الحقيقة وانما يتوقف على العلم بوجوده وهو  
 تعالى في يعدم حقيقة ذاته كما اجاب بهما موصي عليه الصلوة والسلام فوعن المصالح  
 حقه كما انصر عليها ذلك بقوله تعالى فان رجعون ودارب العالمين الابه واجتج اللامنة  
 على المتنازع العلم بحقيقته بل وجه احد هذا العلم هو انشمام شعور المعلوم  
 في العنصر الي ماهيته الكلية المنزوي فهو الوجود والعين تجل في المتخصصات  
 بحيث اذا وجدته كان ذلك الشيء ليس للعلاج ماهية كلية معرفة  
 للشيء من علم بالشرط بوضعه ولو فرض ذلك كانا الواجب مقولا على ذلك  
 الصور للوجوه في العلم الا ذلك ان فيصير او يبطل التوحيد واجب باننا لاشتمل

تعالى

اما انها معلومة او ابريت معلومة وانما كان بيقين المطلوب واجب مما هو

تعالى

كثيرا

ان العلم

ان العلم انشمام الصور والوسل فلان العلم بالواجب ولا علم الواجب ولو سلم القائل  
 للتوحيد تعدد افراد الواجب لا العوا لما حوذة في منه والحل بالاشتمل على  
 فرض صدق المهور على الكثيرين لاصدق الوجود العين على الصور وانها ان  
 تصور الشيء ان يحصل بانها بمئة وهو مشتق بالواجب وقانا وانا بالهد  
 وهو ثابتة المكنة من الجنس والفصل والواجب ليس لذلك واما بالوسم وهو  
 لا يشهد العلم باله في حقيقته والكلام في واجب باننا لاشتمل الحاضر في التصور  
 في ذلك بل قد يحصل بالاهام او يتجلى في العلم في العلم القوي بالكيان  
 او يصير رنة الانشياء منها هلاخ للمفسر عن رنة انما اليه ان كسابر اليه وان  
 ووسل قارسم وان لا يستلزم رنة الحقة فيمكن ان يفيض اليه في حال  
 كانت وها في ينوي بعضهم خلاف الابه في حقه في حقه المسئلة خلاف في حال  
 يعني لفظيا في اشتمل العلم بالحقيقة من بان نفعالي لاجاط به وان جلا  
 وعظمت وكبراه لا يخفى فيهم ولا لا يتقدم فيهم وان العنقل قارم عاجزة عن  
 ادراك ذلك الجلال ومن شئ العلم بالحقيقة وبان في حقيقته بيان بان نفعالي  
 عن العاقر حقه لا لا لا لان وتحققوا النفا في الواجب الصفا  
 وتيقنوا انهم عن التنسب به لجهتا وان نفعالي يسم عن الهد وواجبات  
 وعلموا ان المسئلة ما يراع الكاينات في نفعالي الملك الطلاح انه يجزه لإبرام  
 وسلطانه لا يباح تم اختلاف المحققون القائلون بده وقوع  
 العلم بحقيقته نفعالي به اله ببيان انه هل يمكن علم ما في الاخرة فقال بعضهم  
 نعم حصوله له وانه يميزه المنزور ويمنه الشيء ويوصله الي العلم بحقيقته  
 وقا بعضهم لا اختر الا عن التفسير والرواية التي لاشتمل في معرفته  
 حقيقته علميا في بيانها في حقه اذ لا ينعى ان نفا العنقل في حقه  
 هذا الحق يعرفه عن التمثل في حقيقته واليه وينسب القول بما في هذا  
 من العنقل في حقه قال ان يلكه نفعالي في الحقا في حقه سما وسمته  
 بدمكون تلك المايعة والخاصية وحيز في ذلك من الي حقيقته انما احباب  
 هذه الرواية انشده اكاره وذلك لان المايعة عيان عن الحاقنة حيث  
 بنانا لسا موصوفها في حقه هو من اجناس لا اشتمل والذات في منزعه عن  
 الجنس لان كل ذي جنس مماثل لنفسه ولنا حقيقته في الازاد في القول  
 به تشبيهه وضرم بعضهم بان يعلم نفسه بمثابة اله لا يدل ولا يتجر  
 ونحن نسلم به لبا وحيز ومن يعلم الشيء بالعلمة يعرفه يعلم منه لا يعلمه  
 من لا يشاهد وليس هناك شئ هو المايعة لظهور التنسب وكان اصحابنا  
 يعدلون عن لفظ المايعة الي لفظ الخاصة كما قال القاضى ابان في ان خاصيته  
 غير معلومة لنا الان وبعضهم يعبر عنه بالحقيقة فليسف والتغيير الذات  
 غير من هذا كله وعلى كل يدس اعتقادنا اننا نعلمه المشايخ في حقه

ماية لا يعلمها الا هو ولو روي لروى عليها وقدره تعالى ان يخلقهم